الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ

31 جانفي 2018 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية

للمساهمة في تمويل الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية

(33 / 2018)

ومشروع قانون

يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم في 29 جوان 2018

بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة

في تمويل الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية

(65 / 2018)

تاريخ إحالة المشروع عدد 33 / 2018 على المجلس: 11 / 04 / 2018

تاريخ إحالة المشروع عدد 65 / 2018 على المجلس: 26 / 09 / 2018

الوثائق المرفقة بالمشروعين:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

* اتفاقية القرض (المشروع عدد 2018/33).

* عقد التمويل (المشروع عدد 2018/65).

تاريخ انتهاء الأشغال: 14/ 02 / 2019

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: الهادي بن ابراهم

مقررة اللجنة: ليلى الحمروني

المقرر المساعد: العجمي الوريمي

المقرر المساعد: حسام بوننـي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع عدد 2018/33 على اللجنة: 23 أفريل 2018 **تاريخ إحالة المشروع عدد 2018/65 على اللجنة: 02 أكتوبر 2018**

جلسة اللجنة:

06 فيفري 2019

القرار:

المشروع عدد 2018/33: الموافقة بأغلبية الحاضرين (09 مع و01 محتفظ)

المشروع عدد 2018/65: الموافقة بأغلبية الحاضرين (09 مع و01 محتفظ)

تاريخ إنهاء الأشغال: 14 فيفري 2019

نائب رئيس اللجنة : الهادي بن ابراهم

المقررة : ليلى الحمروني

أوّلا . تقديم المشروعين:

يندرج مشروعا هذين القانونين في إطار السعي المتواصل لتحسين ظروف عيش المواطنين القاطنين بالأحياء الشعبية التي تشكو ضعف الرّبط بالشبكات وانعدام التجهيزات الجماعية والتقليص من الفوارق بين الجهات والنهوض بالمناطق الداخلية.

ولهذا الغرض، أبرمت الجمهورية التونسية بتاريخ 31 جانفي 2018 اتفاقية قرض مع الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 77 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 220 مليون دينار في ذلك الوقت للمساهمة في تمويل الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.

كما أبرمت حكومة الجمهورية التونسية بتاريخ 29 جوان 2018 عقد تمويل مع البنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ قدره 77 مليون أورو أي ما يعادل 243 م.د.ت دون احتساب قيمة الأداء على القيمة المضافة للمساهمة في تمويل نفس البرنامج.

أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى:

- التدخل في 146 حيا موزعة على كافة ولايات الجمهورية لفائدة حوالي 780 ألف متساكنا خلال فترة مخطط التنمية (2016 ـ 2020) باعتماد تركيبة الجيل الأول من نفس البرنامج، وعلى أساس مقاربة تشاركية،
- الحدّ من التوسع العشوائي في محيط الأحياء السكنية من خلال إدراج مكونة جديدة لتهيئة مقاسم اجتماعية،
- تحسين ظروف العيش في الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة،
- توفير مرافق وخدمات ذات جودة والمساهمة في تيسير الاندماج الاجتماعي.

مكونات البرنامج:

1 ـ بخصوص اتفاقية القرض مع الوكالة الفرنسية للتنمية: تتمثل مكونات البرنامج في:

- مكونة التهذيب (البنية الأساسية، تحسين السكن، تجهيزات جماعية، فضاءات اقتصادية) بكلفة جملية تقدّر بـ 575 م.د،
- مكونة تهيئة المقاسم الاجتماعية: كلفة جملية تقدر بـ 30 م.د،
- مكونة الدراسات الفنية الخاصة بالبرنامج: بكلفة جملية تقدّر بـ 30 م.د.

2 ـ وبخصوص عقد التمويل مع البنك الأوروبي للاستثمار: تتمثل مكونات البرنامج في:

- إنجاز بنية تحتية أساسية متمثلة في:
  - ✓ تهيئة حوالي 1245 كلم من الطرقات،
  - ✓ مدّ حوالي 243 كلم من شبكات التطهير،
  - ✓ مدّ حوالي 116 كلم من قنوات تصريف مياه الأمطار،
  - ✓ مدّ حوالي 145 كلم من قنوات المياه الصالحة للشرب،
  - ✓ إقامة حوالي 28334 عمود إضاءة
- تحسين السكن من خلال التدخل لتهذيب حوالي 14516 مسكن،
- إنجاز 50 مشروع يتعلق بالتجهيزات الجماعية،
- إقامة 16 فضاء اقتصادي.

الجهة المشرفة على تنفيذ المشروع:

وكالة التهذيب والتجديد العمراني اعتبارا لتخصصها وتجربتها في إنجاز هذا النوع من البرنامج.

كما ستتولى لجنة قيادة البرنامج متابعة تنفيذ وتحديد التوجهات الاستراتيجية للبرنامج والمصادقة على مختلف مراحل تنفيذه على المستويين الفني والمالي.

وتتكون لجنة القيادة من ممثلين عن الهياكل المعنية بالبرنامج وهي:

- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،
- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي،

- وزارة المالية،
- وزارة الشؤون المحلية والبيئة،
- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية،
- وزارة الشؤون الاجتماعية،
- وزارة الشباب والرياضة،
- وكالة التهذيب والتجديد العمراني،
- اتصالات تونس،
- الديوان الوطني للتطهير،
- الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه،
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

مدّة إنجاز المشروع:

سيقع تنفيذ المشروع خلال 5 سنوات من سنة 2019 إلى سنة 2023.

كلفة المشروع وتمويله:

تقدر الكلفة الجملية للبرنامج بحوالي 635 م.د.ت (دون احتساب قيمة الأداء على القيمة المضافة).

يساهم في تمويل هذا البرنامج كل من:

- البنك الأوروبي للاستثمار بقرض قيمته 77 مليون أورو أي ما يعادل 243 م.د.ت: 43,6 % من الكلفة الجملية للبرنامج،
- الوكالة الفرنسية للتنمية بقرض قيمته 77 مليون أورو أي ما يعادل 243 م.د.ت: 34,6 % من الكلفة الجملية للبرنامج وبهبة قدرها 1 مليون أورو أي ما يعادل 3,16 م.د.ت لتمويل مشاريع مبتكرة.
- الاتحاد الأوروبي بهبة قيمتها 30 مليون أورو أي ما يعادل 94,8 م.د.ت وذلك في إطار آلية الاستثمار للجوار" FIV" تتوزع كالتالي:

- 18,3 مليون أورو لتمويل الاستثمارات الخاصة بمكونات البرنامج،
- 4,5 مليون أورو لتمويل المساندة الفنية،
- 7,2 مليون أورو لتمويل التحسينات النوعية المرافقة للبرنامج للترفيع في جودة الخدمات،

- تمويل من الموارد العامة لميزانية الدولة بقيمة 150 م.د.ت (50 مليون أورو).

الشروط المالية للقرضين:

1 ـ تتمثل الشروط المالية لقرض الوكالة الفرنسية للتنمية في ما يلي:

ـ الجهة المقترضة: الدولة التونسية،

ـ قيمة القرض: 77 مليون أورو (تصرف على 8 أقساط)،

ـ نسبة الفائدة: متغيرة تضبط على أساس نسبة الفائدة على السوق الأوروبية (Euribor) مع إضافة هامش بـ 66 نقطة مرجعية بالإضافة إلى الفارق في نسبة المؤشر (TEC 10) بين تاريخ التوقيع وتاريخ طلب السحب:

Taus d'intérêt = Euribor 6 mois + Marge (66 pts) + Variation du Taux Index (Tec 10) entre la Date de signature et la Date de Fixation de Taux.

وعلى سبيل المثال، لو تم السحب يوم 20 فيفري 2018، فإن نسبة الفائدة تكون كالتالي: (ـ 0.273) + (0.66) + (0.95 ـ 0.88) = **0.457 %**.

- فترة السداد: 20 سنة منها 7 سنوات إمهال،
- عمولة التعهد: 0.25 % يتم تطبيقها بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ التوقيع على المبلغ المتبقي للسحب،
- نظام السّداد: سداسي (26 سداسية) أي مرتين في السنة،
- آخر أجل للسحب: 2023/12/31.

2 ـ يخضع قرض البنك الأوروبي للاستثمار إلى الشروط المالية التالية:

- الجهة المقرضة: الدولة التونسية،
- مبلغ القرض: 77 مليون أورو،
- نسبة الفائدة: ثابتة لكل قسط أو متغيرة لكل قسط (تبلغ نسبة الفائدة القارة حاليا 1,04 %)،
- فترة السّداد: 20 سنة منها 5 سنوات إمهال.

ثانيا ـ أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروعي هذين القانونين في جلستها المنعقدة بتاريخ 06 فيفري 2019 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية القرض مع الوكالة الفرنسية للتنمية وعقد التمويل مع البنك الأوروبي للاستثمار.

وخلال النقاش، أكّد النواب على أهمية هذا البرنامج الذي يندرج في إطار الحدّ من التوسّع العشوائي وتوفير مرافق وخدمات ذات جودة عالية للمتساكنين القاطنين بالأحياء الشعبية بهدف تيسير اندماجهم الاجتماعي.

كما بيّن عدد من النواب أن هذا البرنامج هو مشروع وطني بالأساس، وأكّدوا على ضرورة التعاون بين لجنة القيادة المكلفة بمتابعة تنفيذ المشروع والمتكونة من مختلف الوزارات مع البلديات بهدف أن يتم حسن توظيف وتوجيه المبالغ المرصودة لتمويل هذا البرنامج. واستفسر نائب عن أسباب استثناء وزارة الصحة العمومية من لجنة القيادة.

وفي نفس السياق، أفاد نائب أن إنجاز هذا البرنامج يتطلب التنسيق مع برامج التنمية المندمجة الرامية إلى تحقيق نفس الهدف، واستفسر إن تمّ التنسيق مع وزارة التنمية والتعاون الدولي ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية في ما يتعلق بهذا البرنامج.

وأكّد نائب آخر على ضرورة وضع استراتيجية عمرانية للقضاء على البناء العشوائي وذلك من خلال التعامل مع أمثلة التهيئة العمرانية ومجلة التعمير عند إنجاز برنامج تهذيب الأحياء الشعبية، وتساءل عن أسباب التأخير في عرض مجلة التعمير الجديدة على أنظار مجلس نواب الشعب.

وفي ما يتعلق بالمساهمات المالية للمشروع، استفسر نائب عن أسباب اختلاف تسمية الجهة المانحة للهبة والمقدّرة قيمتها 30 مليون أورو أي ما يعادل 94,8 م.د.ت بين اتفاقية القرض مع الوكالة الفرنسية للتنمية والواردة بتسمية المفوضية الأوربية (آلية الجوار للاستثمار FIV) وبين عقد التمويل مع الاتحاد الأوروبي والواردة بتسمية الاتحاد الأوروبي. كما استوضح عن اختلاف عدد الأحياء المعنية بالبرنامج بين شرح الأسباب والمحددة بـ 146 حي وبين نص الاتفاق والمحدّد بـ 121 حي واقترح الاستماع إلى السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لتقديم توضيحات في الغرض.

بينما رأى نواب آخرون أن التسريع في إنجاز هذا البرنامج الوطني يتطلب المصادقة، واقترحوا أن يتم طلب توضيحات كتابية من وكالة التهذيب والتجديد العمراني وأن يتم عرض مشروع القانون خلال الجلسة العامة من طرف السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لتقديم كل المعطيات الفنيّة المتعلقة بتنفيذ هذا البرنامج.

وبخصوص الشروط المالية للقرضين، اعتبر النواب أنها ميسّرة، واستفسروا عن كيفية استعمال الفوائض المالية الناتجة عن تقلب سعر صرف الدينار واقترحوا أن يتم توظيفها في نفس البرنامج أو توجيهها إلى أحياء أخرى تتطلّب تدخل إضافي لمزيد تحسين مستوى عيش المتساكنين.

ثالثا . توصيات اللجنة:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـ:

- التسريع في الإنجاز والعمل على تذليل كل الصعوبات المتعلقة بالتنفيذ،
- ضرورة التعاون والتنسيق بين لجنة القيادة المكلفة بمتابعة تنفيذ المشروع والمتكونة من مختلف الوزارات وبين البلديات،
- أن يتم مناقشة مشروعي القانونين في الجلسة العامة بحضور السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لتقديم إيضاحات في ما يتعلق بالمسائل الفنية،
- تقديم أجوبة كتابية من قبل وكالة التهذيب والتجديد العمراني في ما يتعلق بأهم إنجازات الجيل الأول من البرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية.

هذا وتلقت اللجنة توضيحات كتابية حول مدى تقدم تنفيذ الجيل الأول من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية وحول عدد الأحياء السكنية المعنية ببرنامج الجيل الثانية (تجدونها مرفقة بالتقرير).

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروعي هذين القانونين بأغلبية الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**المقررة**
الهادي بن ابراهم	ليلى الحمروني